- وزارة التخطيط

- دائرة التعاون الدولي

- نموذج تقرير مشاركة في البرامج التدريبية

اولا : معلومات المشترك

اسم المشترك	وفاء رشيد سعيد
التحصيل الدراسي والاختصاص	دبلوم عالي تخطيط إستراتيجي
العنوان الوظيفي	رئيس ابحاث اقدم
اسم الجهه الحكومية	وزارة التخطيط
البريد الالكتروني	wafaarashid@yahoo.com
رقم الهاتف	07903193482

ثانيا : معلومات البرنامج التدريبي

عنوان البرنامج	الندوة التعريفية الثامنة لمركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط
طبيعة البرنامج التدريبي	إجتماع مدراء التدريب
البلد	الكويت
الجهه الراعية	صندوق النقد الدولي / الشرق الاوسط للاقتصاد والتمويل
الجهه المنظمة	مركز صندوق النقد الدولي / الشرق الاوسط للاقتصاد والتمويل
مدة البرنامج	يومان
التاريخ	من ٢٨ الى ٢٠٢٥/١/٢٩
الجهات الحكومية المشاركة في البرنامج	وزارة التخطيط ، البنك المركزي العراقي
البلدان المشاركة الاخرى	العراق، مصر، الكويت، الاردن، الصومال، المغرب، السعودية، اليمن، ليبيا، تونس، فلسطين، قطر، الجزائر، لبنان، عمان، جزر القمر

ثالثا : محاور ومواضيع البرنامج التدريبي

جلسة الافتتاح : إفتتحت الجلسة من قبل ممثلوا صندوق النقد الدولي ومركز صندوق النقد الدولي / الشرق الاوسط للاقتصاد والتمويل بجلسة رفيعة المستوى.

مواضيع اليوم الاول : الثلاثاء ٢٨/ يناير /٢٠٢٥

أولا : أولويات وتحديات تنمية القدرات في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا

لتعزيز القدرات المؤسسية والفنية للدول في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة ركز المركز على الاولويات التالية :

١. تعزيز الحوكمة والاصلاحات المؤسسة
٢. تحسين ادارة الايرادات والنفقات العامة
٣. بناء انظمة مالية قوية ومستدامة
٤. مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية والمحلية
٥. التحول الرقمي والتنمية المستدامة.
٦. التصدي للتغير المناخي والتحديات البيئة.
٧. تعزيز التعاون الاقليمي

ثانياً : الاستراتيجية الجديدة للاتصال لمركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (CEF)

تعكس هذه الاستراتيجية التزام CEF بتحسين التواصل الرقمي وتعزيز تأثير برامج تنمية القدرات على الدول الأعضاء والتركيز على القنوات الرقمية والشراكات الإقليمية سيضمن وصول البرامج التدريبية إلى جمهور أوسع وزيادة فاعليتها. إن الهدف الرئيسي من الاستراتيجية الجديدة يركز على دعم جهود الصندوق في تعزيز تنمية القدرات (CD) لدى الدول الأعضاء وتحسين فعالية التواصل حول خطط CEF لتنمية القدرات عبر قنوات مختلفة بالتعاون مع فرق الاتصال في الصندوق والاستفادة من المنصات الرقمية لسرد قصص النجاح وإبراز أثر برامج CEF بشكل أفضل وتعزيز التعاون مع الجهات المعنية في المنطقة لتوسيع نطاق الوصول والمشاركة وزيادة إمكانية الوصول إلى برامج التدريب والمبادرات الخاصة بتنمية القدرات. وتستهدف الاستراتيجية الفئات من (الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي والمؤسسات المحلية والإقليمية والجهات الحكومية وصناع القرار والمشاركون الحاليون

- والسابقون في برامجCEF والجمهور العام عبر القنوات الرقمية) ويتم تنفيذ الاستراتيجية من خلال :
  - تعزيز مشاركة CEF مع أصحاب المصلحة المختلفين.
  - تعزيز الروابط مع المؤسسات والمنتديات المحلية والإقليمية.
  - تحسين سرد قصص النجاح وإبراز تأثير برامج تنمية القدرات.
  - زيادة الظهور الرقمي لتعزيز الوعي ببرامج وأنشطةCEF .
  - تطوير البصمة الرقمية للمركز من خلال الحضور القوي على الإنترنت.

أما المرحلة القادمة للاستراتيجية تنفذ من خلال ثلاث خطوات:

- **الخطوة الأولى** :إعادة تصميم حساب إنستغرام، وتعزيز التأثير على منصة لينكد إن، وتحسين الموقع الإلكتروني.
- **الخطوة الثانية** :توسيع الحضور الرقمي على منصات أخرى مثل (X تويتر سابقًا) وفيسبوك.
- **الخطوة الثالثة** :تعزيز التفاعل مع البيئة المحلية والإقليمية لـ CEF من خلال شراكات واتفاقيات جديدة.

ثالثاً : نتائج مسح مدراء التدريب

تم إجراء الاستبيان للحصول على وجهات نظر المشاركين وملاحظاتهم بشأن التدريب الذي يقدمه مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط ومقره في دولة الكويت، حيث تم تزويدهم بآراؤنا ومعلومات قيمة تساعدهم على تلبية احتياجات البلدان العربية في مجال التدريب وتنمية القدرات وفي وضع برنامج التدريب للسنوات المقبلة وفيما يلي تحليل نتائج الاستبيان:

١. معلومات حول المشاركين في الاستبيان والتي تضمنت عدد الاستجابات المكتملة (٧١) إجابة وعدد الاستجابات الجزئية (٥٩)إجابة.

٢. مقارنة تدريب CEF بمقدمي التدريب الآخرين تبين أن التدريب المقدم من CEF يظل الأبرز، حيث تمثل الدورات التدريبية الخارجية والمقدمة داخليًا ٢٨% و٢٥% فقط على التوالي. ودورات الصندوق الدولي عبر الإنترنت (ندوات، وتدريبات، ودورات) تشكل ٢٣% من التدريب وكان تقييم جودة التدريب في CEF إيجابيًا مقارنة بمقدمي التدريب الآخرين.

٣. فرص التدريب وترشيح المتدربين ظهرت بأن أكثر الطرق شيوعًا لمعرفة دورات CEF هي مواقع IMF وCEF حوالي ٩٠% من المشاركين يرون أن وصف الدورات فعال ونظام التقديم (TAS) كفء (تحسن ١٥%عن الاستبيان السابق) و٧٧% من المشاركين لديهم مسار تطوير داخلي (تحسن ١٠%عن الاستبيان السابق).

٤. التعلم عبر الإنترنت والدورات الافتراضية والمختلطة أظهر الاستبيان بأن أكثر من ٧٠% من المشاركين يعتبرون أن المعلومات حول الدورات عبر الإنترنت متاحة بوضوح وفعالة ومع ذلك يرى نصفهم فقط أن هذه الدورات بديل فعال للحضور الشخصي وتُؤخذ في الاعتبار عند الترقيات. وأن أبرز التحديات التي تواجههم هي :

- معظم الدورات المتاحة باللغة الإنجليزية فقط.
- ضعف الاتصال بالإنترنت يعوق التعلم الإلكتروني.
- متطلبات الوقت للدورات تُشكل تحديًا، خاصة مع فروق التوقيت الجغرافي.
- التوفيق بين الوظائف اليومية والتدريب الافتراضي لا يزال يمثل مشكلة.

٥. الدورات الأكثر طلبًا أظهر الاستبيان بأن الطلب على دورات CEF لا يزال قوياً (أكثر من ٦٠% اهتمام إجمالياً). وهناك اهتمام متزايد بسياسات المالية العامة والنمو الكلي، بما في ذلك العملات الرقمية، مكافحة الفساد، والضرائب.

٦. مناطق التحسين والمساعدة الفنية (TA) وتشمل:(تخصيص وقت أكبر للورشات العملية وتعزيز تبادل التغذية الراجعة حول أداء المشاركين وتقديم المزيد من الدورات خارج الكويت، بالإضافة إلى الندوات عبر الإنترنت ومسارات التعلم.أما فيما يتعلق بتعزيز التكامل بين التدريب والمساعدة الفنية من خلال :(زيادة الأمثلة العملية في الدورات وإشراك محاضرين لديهم خبرة أوسع في المساعدة الفنية).

رابعاً : عملية التقديم للمشاركة (الاجراءات والمسائل الادارية)

١. عملية الإشعار بالدورات التدريبية (Bulk Messaging) إذ بدأ النظام في يونيو ٢٠٢٣ لإبلاغ الجهات المعنية بالدورات المتاحة وترشيح المشاركين ويتم إرسال رسائل إلكترونية جماعية بشكل ربع سنوي لجميع مسؤولي التدريب، لم تعد هناك دعوات رسمية، لكن لا يزال يتعين على المشاركين إرسال استمارات الموافقة من الجهات الراعية (موقعة ومختومة).

٢. معايير الأهلية للتقديم على دورات CEF تكون الدورات متاحة فقط للمسؤولين الحكوميين الذين يتم ترشيحهم من جهاتهم والموظفون في القطاعات غير الحكومية (مثل القطاع الخاص، الجامعات، البنوك التجارية، النقابات)غير مؤهلين ويتطلب التقديم استمارة ترشيح من الجهة الحكومية الراعية لضمان الموافقة على المشاركة.

٣. معايير الترشيح للمشاركين إذ تعتمد الترشيحات على عدة عوامل مثل (المؤهل الأكاديمي ومدى ارتباط الوظيفة بالدورة وإتقان لغة الدورة أو الترجمة المتاحة) ويتم الأخذ بعين الاعتبار عدد الدورات السابقة التي شارك بها المرشح، ولا يجوز للمسؤول حضور نفس الدورة أكثر من مرة خلال عامين إلا عند الحاجة ويتم تحديد عدد الدورات التي يمكن للمشارك حضورها سنويًا وفقًا لقواعد CEF ومن ثم تقييم أداء المشارك في الدورات السابقة يؤخذ في الاعتبار عند الاختيار.

٤. آلية التقديم للدورات إلكترونيًا عبر نظام TAS (Training Application System) ويجب اتباع الإرشادات الموجودة في IMF Smart Catalogue وإرسال الطلبات عبر TAS .

٥. عملية الاختيار تتم عن طريق إرسال قائمة المتقدمين إلى رئيس البعثة المختص بالبرنامج التدريبي لاختيار المشاركين بناءً على (مدى إرتباط الوظيفة بموضوع الدورة والتوازن بين الدول والمؤسسات المختلفة وعدد المشاركات السابقة في الدورات ومن ثم يتم إخطار جميع المتقدمين بنتائج الترشيح (قبول/رفض/قائمة الانتظار).

٦. أنماط تقديم الدورات بطريقتين أما دورات حضورية تقام داخل مرافق CEF أو في مواقع AMF وBAM أو دورات هجينة تُعقد الدورات حضوريًا ولكن مع إمكانية مشاركة بعض المتدربين أو المدربين افتراضيًا.

٧. منصة FITS (Fund Integrated Training Solution) والتي تعد منصة حديثة لتحسين عملية التقديم وإدارة التدريب وتوفر كفاءة تشغيلية وأتمتة للعمليات الإطلاق المتوقع السنة المالية ٢٠٢٧ (منتصف ٢٠٢٦).

٨. اللوجستيات لحضور الدورات في الكويت (التأشيرات ، تذاكر الطيران ،الإقامة الفندقية، التأمين الصحي،المخصصات اليومية)

خامساً : تحديث حول إختيار المشاركين في الدورات ومقدمة حول التدريب المتكامل لصندوق النقد الدولي (FITS)

١. الهدف من العرض: تحديث حول منصة التدريب الخاصة بصندوق النقد الدولي (FITS) وفوائدها. ومواءمة أهداف صندوق النقد الدولي الاستراتيجية مع عملية اختيار المشاركين وعرض المبادئ الأساسية والتحسينات في عملية اختيار المشاركين.

٢. منصة التدريب المدمجة(FITS) : وهو نظام حديث لإدارة وتقديم التدريب في صندوق النقد الدولي الذي يجمع بين التدريب عبر الإنترنت والتدريب الحضوري لتعزيز تجربة التعلم للمشاركين والمسؤولين ويوفر منصة موحدة لجميع الدورات التدريبية، مما يسهل عملية التنقل والتقديم.

٣. تحسين تجربة التعلم: وتعد منصة موحدة توفر ملفات شخصية محدثة للمشاركين حول الدورات السابقة وإتمام عملية تقديم طلبات سلسة وسريعة للوصول إلى الدورات المناسبة تدعم أنماط تعلم متعددة (التعلم عبر الإنترنت، التعلم المدمج، الدورات القصيرة، المسارات المخصصة) ودعم للهواتف المحمولة وإمكانية التعلم في أي وقت وأي مكان بعدة لغات.

٤. فوائد عملية الاختيار الجديدة: تساعد في تسهيل موافقات الجهات الراعية عبر قائمة مسبقة التحديد، وعملية موافقة بنقرة واحدة لتوفير الوقت وتقليل الأعباء الإدارية، وشفافية أكبر من خلال لوحات تحكم تعرض بيانات المتقدمين السابقة.

٥. مبادئ اختيار المشاركين: يجب مواءمة التدريب مع احتياجات الدول الأعضاء المتغيرة، وتعزيز التنوع والوصول العادل إلى الفرص التدريبية.

٦. كيف تتماشى FITS مع الأهداف الاستراتيجية؟ من خلال الكفاءة :تبسيط الاختيار لتوفير وقت فرق التدريب الداخلية والشمولية :إعطاء الأولوية للتنوع وتوفير فرص للمجموعات غير الممثلة. والملاءمة :ضمان استفادة المشاركين القصوى من الدورات المتوافقة مع وظائفهم.

٧. تكامل FITS مع عملية الاختيار تتبع شفف لأهلية المشاركين، الحضور، والتقييمات وتمكين رؤساء البعثات والإداريين من اتخاذ قرارات مستنيرة وتعزيز التعاون بين فرق التدريب والجهات الراعية في الدول.

٨. الفوائد لمديري التدريب: اتخاذ قرارات مستنيرة بشكل أفضل وتحسين نتائج التدريب وكفاءة تشغيلية أعلى وتعزيز الشمولية والعدالة في فرص التدريب.

٩. الجدول الزمني لتنفيذ FITSويتم بمرحلتين المرحلة الأولى (التجريبية) تشمل التخطيط، التصميم، البناء، والاختبار التجريبي والمرحلة الثانية (التنفيذ الكامل) تشمل التقييم وإدارة التغيير.

١٠. الوضع الحالي في مرحلة التنفيذ التجريبي مع تخطيط للانتقال إلى التنفيذ الكامل لاحقًا.

مواضيع اليوم الثاني : الاربعاء ٢٩/ يناير/٢٠٢٥

أولاً : التعلم عبر الانترنت

يسعى التعلم عبر الانترنت الى جعل التعلم أكثر تفاعلية وسهولة في الوصول مع ضمان تحديث المحتوى وفقاً لأحدث المستجدات في مجالات الاقتصاد والتمويل ويستعرض العرض التقديمي تحديثات التعلم والتدريب عبر الإنترنت التي يقدمها صندوق النقد الدولي(IMF) ، حيث يركز على التغييرات في المناهج الدراسية، وتصميم المحتوى، وإدخال استراتيجيات جديدة لضمان استمرارية تحديث الدورات التدريبية تشمل التحديثات:

١. مراجعة المناهج الدراسية عبر الإنترنت (تقييم دمج مبادئ التصميم التربوي والتعليمي وتحديد ٨ دورات تحتاج إلى تحديث وبدء عملية التحديث بدورةFPP والتخطيط لتحديثات مماثلة لدورات أخرى.

٢. تحسين التصميم والتجربة البصرية والانتقال من منصة edX إلى FITS للمسؤولين الحكوميين وتحسين التصميم وزيادة المرونة والتفاعل ويكون الجدول الزمني: من نوفمبر ٢٠٢٤ إلى ديسمبر ٢٠٢٥.

٣. وضع سياسات للحفاظ على استمرارية تحديث الدورات وضمان مواءمتها للمستجدات.

٤. الدورات الإلكترونية والهجينة الجديدة:(FY25) (دورات عبر الإنترنت، دورات هجينة ، دورات مستمرة، دورات جديدة باللغتين العربية والفرنسية).

٥. كتيبات التأثير وأساليب التدريب ومنها(كتيب التأثير ،كتيب أساليب التدريب).

ثانياً : أثر التدريب وعرض لقصص النجاح

يساهم التدريب في تطوير القدرات وتحقيق الإصلاحات الوطنية من الضروري تبني آليات قياس أكثر دقة لضمان تحويل المعرفة المكتسبة إلى تغييرات ملموسة فالهدف من العرض: تسليط الضوء على الأثر العملي لتدريب مركز الاقتصاد والتمويل الإقليمي(CEF) ،

- وربط المعرفة المكتسبة من قبل المشاركين بجهود الإصلاح في بلدانهم. وتوضيح العلاقة بين تنمية القدرات والرقابة، وإبراز كيف يساهم التدريب في تحقيق الأولويات السياسية لكل دولة وتعزيز المساءلة من خلال عرض الفوائد الواسعة للتدريب، وزيادة الوعي، وتعزيز مشاركة الدول الأعضاء وتضمن العرض التي :

١. منهجية التنفيذ: تتم من خلال النهج الأولي :تحليل تقارير المادة الرابعة (Article IV Reports)لتحديد الإصلاحات الرئيسية في بعض الدول وربطها بالدورات التدريبية ذات الصلة التي حضرها المشاركون من هذه الدول والنهج الحالي بإنشاء "سفراء الأثر:(Impact Ambassadors) " خلال افتتاح الدورات واختتامها، يُشجع المشاركون على التفكير في كيفية تطبيق المعرفة المكتسبة باستخدام نهج "الهدف النهائي في الذهن." وبعد بضعة أشهر، يتم إرسال رسائل متابعة للمشاركين للاستفسار عن كيفية تطبيقهم لما تعلموه.

٢. أنواع التغذية الراجعة من المشاركين أما مشاركة المعرفة داخل مؤسساتهم أو تطبيق المعرفة في جهود الإصلاح أو عن طريق نشر قصص النجاح عبر موقعCEF، العروض التقديمية، الكتالوجات، والمنشورات الرسمية.

٣. النتائج المتحققة:

- تأثير واقعي وإبراز التأثير العملي للتدريب على السياسات الاقتصادية والإصلاحات.
- تغذية راجعة قيّمة وفهم الطرق المختلفة لقياس النجاح.
- زيادة المشاركة وتحفيز المشاركين على تطبيق المعرفة المكتسبة.
- تعزيز الوعي وزيادة الفهم لأهمية البرامج التدريبية.
- تعزيز التعاون طويل الأمد وبناء علاقات مستدامة بين المشاركين ومركزCEF

رابعاً : المنهاج التدريبي والمواصفات التخصصية

أ- **المنهاج التدريبي :** تضمن المنهاج للندوة إلى تعزيز فهم المشاركين لدور المركز في تقديم التدريب وبناء القدرات في مجالات الاقتصاد والتمويل للبلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية وتسليط الضوء على برامج التدريب المتنوعة التي يقدمها المركز والتي تغطي موضوعات مثل السياسة النقدية، وإدارة المالية العامة، والإحصاءات،والتنمية الاقتصادية.

ب- **المواصفات التخصصية :** استعراض جدول الدورات والفعاليات المخطط لها لعام ٢٠٢٥، بما في ذلك دورات حول تحليل سياسة المالية العامة، وتعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وإصلاح نظم دعم الطاقة وغيرها من المواضع ،فضلا عن مناقشة أهمية التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين، مثل الهيئة العامة للاستثمار في الكويت، والشركاء في التدريب، بما في ذلك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وصندوق النقد العربي، ومجموعة البنك الدولي.

خامسا : النشاطات الصفية والميدانية

أ- **الصفية او النظرية**

تضمنت الندوة تفاعلا ومشاركة من قبل المشاركين وعرض المشاكل التي تعترض الدول في مجال التدريب الحضوري والافتراضي والهجين.

ب- **الميدانية**

لاتوجد

سادسا : التقارير والعروض التقديمية

أ- **التقارير:**

- عرض **نتائج مسح (إستبيان)مدراء التدريب المشاركين في الندوة التعريفية.**
- برامج التدريب المتنوعة التي يقدمها مركز **صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط لعام ٢٠٢٤**

ب- **العروض التقديمية :**

- أولويات وتحديات تنمية القدرات في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا
- الاستراتيجية الجديدة للاتصال لمركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط(CEF)
- نتائج مسح مدراء التدريب
- عملية التقديم للمشاركة (الاجراءات والمسائل الادارية)
- تحديث حول إختيار المشاركين في الدورات ومقدمة حول التدريب المتكامل لصندوق النقد الدولي (FITS)

- التعلم عبر الانترنت
- أثر التدريب وعرض لقصص النجاح

سابعا : البرامجيات والتقنيات التكنولوجيه الحديثة

أ- **البرمجيات:** لا توجد

ب- **التقينات الحديثة الاخرى :** تم إستخدام شاشات العرض وعرض الملفات (datd show) وأجهزة الترجمة الفورية.

ت- **اخرى :** لا توجد

ثامنا : الموائمة و/او محاور أخرى

إن موضوع الندوة يتلائم مع ماجاءت به خطة التنمية الوطنية .

تاسعا : التجارب المستفادة

- الاستراتيجية الجديدة للاتصال لمركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (CEF) ، ووجود منصة تحديث حول إختيار المشاركين في الدورات ومقدمة حول التدريب المتكامل لصندوق النقد الدولي (FITS)
- قصص النجاح

تعمق المالي في مصر – التطور المالي والشمول المالي(FDFI) طبقت السلطات المصرية مؤخراً لمبادرات لتعزيز العمق المالي والشمول المالي مع تخفيف المخاطر الائتمانية، حيث ركزت تلك الجهود على دعم نفاذ المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للائتمان ورصد مواطن الهشاشة وقدرة البنوك على تحمل المخاطر وقد طبق البنك المركزي المصري إجراءات لتقوية القطاع المالي تشمل متابعة الميزانيات العمومية للبنوك بانتظام والالتزام بتقليل انكشافاته لبنوك القطاع العام، وتعكس تلك الإجراءات منهجاً استباقياً لإدارة المخاطر والحفاظ على الاستقرار المالي.

- **الأردن - إصلاح الإدارة الضريبية في الأردن – السياسة والإدارة الضريبية(TPAT)** طبقت الأردن خلال السنوات الأخيرة إصلاحات ملموسة على المالية العامة ركزت على علاج الثغرات الضريبية ومكافحة التهرب الضريبية للارتقاء بأداء المنظومة الضريبية. وقد شهدت البلاد زيادة ملحوظة في الإيرادات المحلية بعد تطبيق الإصلاحات التشريعية التي تهدف إلى توسعة الوعاء الضريبي والتي صاحبتها عدة مجهودات ادارية بقيادة ادارة ضريبة الدخل والمبيعات. وقد تمكنت الحكومة المركزية

من تقليص العجز الأولي بفضل هذا التحول في المالية العامة واستطاعت تخصيص المزيد من الموارد للإنفاق الاجتماعي والرأسمالي الضروري لتعزيز التعافي الشامل.

- **شفافية أكثر في الأردن – شفافية المالية العامة** اتخذت الأردن خلال العشرية الماضية خطوات مهمة لتعزيز شفافية المالية العامة. وقامت منذ فترة وجيزة بتعديل قانون الشفافية والوصول إلى المعلومات مع اعتماد الشفافية كمبدأ وهدف أساسيين لتطوير القطاع العام. ولقد حسنت المنشورات المتزايدة وتقارير تدقيق نفقات جائحة كوفيد ١٩ من شفافية الإنفاق العام. كما أن الأردن بصدد توسيع نطاق نظام الشراء الالكتروني الوطني وتعزيز ربطه بنظام معلومات الإدارة المالية للحكومة .
- **تصحيح أوضاع المالية العامة في الأردن – استمرارية أوضاع المالية العامة** على الرغم من الصدمات الخارجية التي تتالت خلال السنوات الأخيرة بما فيها جائحة كوفيد ١٩ أحرزت الأردن تقدماً كبيراً في تنفيذ عملية تصحيح أوضاع المالية العامة من أجل التصدي لضغوط المالية العامة ودعم استمرارية أوضاعها. وقد قامت بتعبئة إيرادات هامة تخطت مستوياتها تلك المسجلة قبل الجائحة وذلك بتوسيع الوعاء الضريبي وتعزيز كفاءة إدارة الضرائب. كما تم احتواء الإنفاق الجاري من خلال رفع دعم الوقود وترشيد دعم المواد الغذائية مع توسيع تغطية شبكة الأمان الاجتماعي.
- **الكويت - إدارة السياسة النقدية في الكويت – السياسة النقدية(MP)** حققت الكويت في السنوات الأخيرة تقدماً ملحوظاً في مجال تعزيز إدارة السياسة النقدية، حيث جاء إنشاء لجنة الاستقرار النقدي (MSC) في يونيو من عام ٢٠٢١ كعلامة بارزة في رحلة الإصلاحات. وتلعب تلك اللجنة دوراً محورياً في مراجعة مجموعة أدوات السياسة النقدية، وتعزيز جودة البيانات، وتطبيق التحول الرقمي لتحسين القدرات التحليلية والتنبؤية. كما نقح البنك المركزي إطار إدارة السيولة من خلال تمديد أفق التنبؤات ليشمل الضغوط الممكنة على المنظومة ككل .
- **المغرب - الإصلاحات الضريبية في المغرب - السياسة والإدارة الضريبية (TPAT)** شهدت المنظومة الضريبية في المغرب تغييرات ملموسة لتعزيز الكفاءة وتصاعدية الضرائب وتوسعة الوعاء الضريبي. وتشمل تلك التدابير التي تتسق مع القانون الإطاري، تنسيق معدلات ضرائب الشركات، وتطبيق ضريبة التضامن على الشركات، وتحسين المنظومة التصاعدية من خلال تقليل الضرائب على الأجور

ومعاشات التقاعد وفرض ضريبة الخصم من المنبع على أنواع محددة من الدخل باستثناء الأجور.

- **إصلاح القطاع الخاص في المغرب – تحسين الإنتاجية والتنويع والقدرة التنافسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(COMP)** حققت المغرب تقدماً ملحوظاً في تعزيز القطاع الخاص وديناميكياته من خلال تطبيق العديد من الإصلاحات. حيث ركزت البلد في عام ٢٠٢٢ على إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة، وتأسيس صندوق محمد الخامس للاستثمار، وتطبيق قانون الاستثمار الجديد، ودعم قانون المنافسة وحماية المستهلك. وتهدف تلك الجهود إلى تحفيز استثمارات القطاع الخاص، لا سيما في قطاعات الاقتصاد الأساسية، وإنشاء سوق أكثر تنافسية.
- **التكيف مع المناخ والتأهب في المغرب – الاقتصاد الكلي للتغير المناخي الأوسط وشمال أفريقيا** تقوم وزارة الاقتصاد والمالية بقيادة الجهود الرامية إلى التنسيق بين مختلف الوزارات في المغرب التي لها برامج تُعنى بالمناخ وذلك للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وتحقيق غايات البلد المتعلقة بالمناخ وقد تم اعتماد تدابير لإدماج اعتبارات المناخ في أطر الموازنة بما في ذلك فرض ضرائب خضراء والتخلي عن نفقات الضرائب البنية وعن الدعم. كما تم تضمين الاعتبارات المناخية في الشراء العام في حين تهدف إصلاحات أخرى إلى زيادة مشاركة المؤسسات والشركات العامة في تحقيق الأهداف المناخية.
- **اصلاح قطاع الكهرباء في المغرب – النقل والطاقة والاستدامة – حماية الكوكب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** صادق المغرب على عدة قوانين تهدف إلى تحرير قطاع الكهرباء وفتحه للمؤسسات الخاصة. وستساعد هذه القوانين على جذب الاستثمارات الخاصة بما في ذلك الاستثمارات لإنتاج الطاقة المتجددة وعلى دعم جهود إزالة الكربون وسد فجوة انتاج الطاقة. كما أحرز المغرب تقدماً في استكمال الإطار القانوني الخاص بمعايير كفاءة الطاقة، الذي سيساهم في تحقيق أهداف استدامة الطاقة في البلاد بحلول عام ٢٠٣٠.
- **عمان - التكنولوجيا المالية في عمان – قضايا مختارة حول التكنولوجيا المالية (SIFR)** تسير عمان بثبات على درب تحقيق التقدم في مجال التحول الرقمي لنظامها المالي مع اتخاذ البنك المركزي العماني لعدة تدابير استباقية تشمل تطبيق "إطار المختبرات التجريبية التنظيمية للتكنولوجيا المالية" واختبار تكنولوجيا سلسلة الكتل (Block chain) لتمويل التجارة وتطوير استراتيجية الصيرفة المفتوحة. وعلاوة على ذلك يبحث البنك

المركزي العماني إمكانية تطبيق العملة الرقمية الصادرة عن البنك المركزي (CBDC) مع مراعاة أخذ المخاطر المصاحبة لها في الاعتبار .

- **اصلاح إدارة الضرائب في سلطنة عمان – السياسة والإدارة الضريبية: النظرية والتطبيق** تقوم سلطنة عمان بتنفيذ خطة اصلاح تهدف إلى تقليص الفجوة الضريبية على المدى المتوسط ويتم التركيز أولاً على تعزيز تقديم المكلفين المسجلين لإقراراتهم وعلى امتثالهم من خلال إجراءات مثل ضريبة القيمة المضافة والفوترة الالكترونية. كما ستشمل الجهود توسيع سجل المكلفين وتبسيط عملية إعداد التقارير بالنسبة للشركات المتوسطة والصغرى. هذه الإجراءات حيوية لتطوير نظام إدارة الضرائب وتحسين عملية تحصيل الإيرادات .
- **السعودية -تنظيم القطاع المالي في السعودية – اختبار الضغوط الكلي (MST)** تحقق السعودية تقدما ملحوظاً في تعزيز تنظيم القطاع المالي حيث قطعت أشواطاً كبيرة لتنفيذ إصلاحات بازل ٣ لما بعد الأزمة بإصدارها للنسخة النهائية للسياسات قبل الموعد المحدد للتنفيذ خلال عام ٢٠٢٣، كما عززت الإطار القانوني والتنظيمي للبنوك الإسلامية مما برهن على التزام المملكة بدعم قدرة القطاع المالي على الصمود .
- **التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي في السعودية – قضايا مختارة في التكنولوجيا المالية والنقود الرقمية(SIFDM)** تعمل السعودية على تسريع التحول الرقمي في القطاع المالي حيث تجاوزت الأهداف المرجوة وفقاً لرؤية المملكة ٢٠٣٠، فقد شهدت زيادة ملحوظة في عدد الشركات النشطة في مجال التكنولوجيا المالية وارتفاعاً كبيراً في المدفوعات الإلكترونية لمعاملات التجزئة. وقد ساهمت عملية التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي حيث وصلت نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية إلى ٨٣%. ولضمان حماية المستهلك وتعزيز الابتكار وتخفيف المخاطر المصاحبة لمشروعات العملات الرقمية للبنوك المركزية، أدركت السعودية أهمية وضع الإطار التنظيمي الملائم .
- **إصلاح سوق العمل في السعودية - تعزيز فرص المرأة في الحصول على وظائف أكثر وأفضل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(WEE)** تضع السعودية إصلاحات سوق العمل ضمن قمة أولوياتها، مع التركيز على وجه الخصوص على تحولات رأس المال البشري من خلال السعودة وزيادة مشاركة الإناث في سوق العمل. وقد أدت المبادرات المميزة إلى زيادة مشاركة الإناث إلى الضعف لتصل إلى ٣٣.٦% في الربع الأول من عام

٢٠٢٢، بما يتخطى هدف الـ٣٠% الذي تنص عليه رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتشمل تلك المبادرات دعم المواصلات ومخططات حوافز أرباب العمل، ودعم رعاية الأطفال ويعكس الالتزام بزيادة تحقيق الأهداف التوجه القوي نحو تعزيز المساواة بين الجنسين في القوة العاملة.

عاشرا : تقييم البرنامج التدريبي

أ- تقييم الأمور التنظيمية الخاصة بالدورة (السلبي والايجابي) وتشمل (السفر والاقامة واجراءات تاشيرة الدخول)

لقد كانت الامور التنظيمية عالية المستوى والالتزام بالتوقيتات وتوفير جميع الاجراءات اللوجستية.

ب- تقييم المنهاج التدريبي والمؤسسة التدريبية (السلبي والايجابي) ويشمل (انطباعات الأفراد المشاركين عن البرنامج التدريبي بصدد محتوى البرنامج والأساليب المتبعة وقدرات المدرب ومناخ وجو التدريب).

تضمن المنهاج التدريبي سلسلة متكاملة ومفهومة وكان هنالك تفاعل إيجابي من مشاركي الدول مع عرض مقترحات يمكن الاستفادة منها في تطوير البرامج التدريبية المستقبلية للمركز.

ج- أي ملاحظات حول تطوير البرامج اللاحقة.

الحادي عشر : التوصيات والمقترحات

١. مواءمة أولويات وبرامج الخطط التنموية والاستراتيجيات مع أولويات وإستراتيجية صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الاوسط.

٢. التوسع في موضوعات السياسة المالية والعملات الرقمية فالبرنامج التدريبي يحظى بتقدير واسع ويلبي أولويات بناء القدرات في المنطقة. وازدياد الطلب على موضوعات السياسات المالية والعملات الرقمية لكن تحتاج الى تكثيف أكثر لهذه المواضيع .

٣. تحسين التوازن بين التدريب والواجبات العملية فهناك حاجة لموازنة العمل مع الدورات التدريبية الافتراضية والمختلطة وإدارة توقيت الدورات الافتراضية والمختلطة يمثل تحديًا بسبب اختلاف المناطق الزمنية.

٤. التركيز على آلية اختيار المشاركين لضمان تحقيق أهداف التدريب ومتابعة تنفيذ FITSلضمان الاستفادة القصوى من التحسينات وتعزيز التعاون مع الجهات الراعية لضمان اختيار متنوع وعادل للمشاركين.

٥. تحليل أثر التدريب بعمق أكبر بضرورة وجود آلية تتبع رسمية لقياس تأثير التدريب على الأداء الوظيفي والإصلاحات في الدول الأعضاء.

٦. تحفيز تبادل المعرفة بين المشاركين وتعزيز منصات لمشاركة أفضل الممارسات وقصص النجاح بين خريجي الدورات التدريبية.

٧. إدراج مؤشرات قياس الأداء في البرامج التدريبية ووضع معايير واضحة لقياس مدى استفادة المشاركين من الدورات في إصلاحاتهم الوطنية.

٨. التوسع في قنوات التواصل واستخدام المزيد من المنصات الرقمية لضمان الوصول إلى فئات متنوعة من الجمهور وتحقيق الاستفادة القصوى وعرض قصص النجاح عبر المحتوى الرقمي لتوسيع نطاق التأثير.

٩. تعزيز التواصل مع المؤسسات الإقليمية وإقامة شراكات استراتيجية لزيادة الانتشار والاستفادة من الشبكات المحلية.

١٠. قياس الأداء والنتائج ووضع معايير واضحة لقياس نجاح الاستراتيجية الرقمية وتأثيرها على تنمية القدرات.